منظمة التجارة العالمية

لطالما اعتُبرت التجارة الدولية محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي والتنمية والحد من الفقر. وقد أرست الأسس النظرية التي وضعها اقتصاديون كلاسيكيون مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو الحجة الفكرية للتجارة الحرة استنادًا إلى مبادئ الميزة المطلقة والميزة النسبية. ومع ذلك، يتطلب التطبيق العملي للتجارة المفتوحة والقائمة على القواعد أطرًا مؤسسية قادرة على إدارة العلاقات المعقدة، والتي غالبًا ما تكون متوترة، بين الدول ذات السيادة ذات المصالح الاقتصادية المتباينة.

تمثل منظمة التجارة العالمية (WTO) الجهد المؤسسي الأكثر طموحًا لحوكمة التجارة الدولية على أساس متعدد الأطراف. وبوجود 164 دولة عضوًا تمثل ما يقرب من 98٪ من التجارة العالمية، تعمل منظمة التجارة العالمية كركيزة أساسية لهيكل التجارة العالمي. ولا يقتصر نطاق ولايتها على المجال التقليدي لتجارة السلع فحسب، بل يمتد أيضًا إلى الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وتدابير الاستثمار ومجموعة من القضايا التنظيمية التي تتقاطع مع التبادل التجاري.

على الرغم من إنجازاتها الكبيرة في خفض الحواجز الجمركية وإرساء نظام قائم على القواعد، تواجه منظمة التجارة العالمية بيئة متزايدة التحديات تتسم بتصاعد النزعة الحمائية، والتنافس الجيوسياسي بين القوى التجارية الكبرى، وانتشار اتفاقيات التجارة الإقليمية، والشلل المؤسسي في وظائفها التفاوضية والاستئنافية. لذا، يُعد فهم نشأة منظمة التجارة العالمية وهيكلها وإنجازاتها وحدودها أمرًا بالغ الأهمية للباحثين وصناع السياسات والممارسين المعنيين بحوكمة الاقتصاد العالمي.

1-خلفية تاريخية حول نشأة المنظمة العالمية للتجارة

1-1. النظام التجاري ما بعد الحرب ونشأة اتفاقية الجات

تعود جذور النظام التجاري متعدد الأطراف إلى الدمار الاقتصادي والاضطرابات السياسية التي شهدتها فترة ما بين الحربين العالميتين. فقد أدت السياسات الحمائية في ثلاثينيات القرن العشرين، والتي تجسدت في قانون سموت-هاولي للتعريفات الجمركية الصادر عن الولايات المتحدة عام 1930، إلى تصعيدات جمركية انتقامية ساهمت في انهيار التجارة الدولية وتفاقم الكساد الكبير. وسعى واضعو النظام الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى منع تكرار هذه النزعة القومية الاقتصادية المدمرة من خلال إنشاء مؤسسات لتعزيز الاستقرار النقدي، وتمويل التنمية، وتحرير التجارة – ما يُعرف بثلاثية بريتون وودز.

وبينما تأسس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بنجاح عام 1944، لم تُكتب لمنظمة التجارة الدولية المقترحة – التي نصّ عليها ميثاق هافانا لعام ١٩٤٨ كهيئة شاملة تُعنى بالتجارة والتوظيف واتفاقيات السلع الأساسية والممارسات التجارية التقييدية – أن تُرى النور بسبب رفض الكونغرس الأمريكي التصديق على الميثاق. وفي غياب منظمة التجارة الدولية، أصبحت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، التي وُضعت في الأصل كترتيب مؤقت لمفاوضات التعريفات الجمركية ووُقّعت عام 1947، الإطار الفعلي لإدارة التجارة متعددة الأطراف.

1-2. حقبة الجات: جولات متتالية من التحرير

على الرغم من طابعها المؤقت وهيكلها المؤسسي المحدود، أثبتت الجات فعاليتها الملحوظة في تيسير تحرير التجارة على مدى ما يقرب من خمسة عقود. من خلال ثماني جولات متتالية من المفاوضات متعددة الأطراف – بدءًا من جولة جنيف عام 1947 وحتى جولة أوروغواي التي اختُتمت عام 1994 – حققت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات تخفيضات كبيرة في الحواجز الجمركية على السلع المصنعة. وانخفض متوسط الرسوم الجمركية بين الدول الصناعية من حوالي 40% عام 1947 إلى أقل من 4% بحلول منتصف التسعينيات.

وُقِّعَ اتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية في 15 أفريل 1994، وبدأت المنظمة أعمالها في 1 جانفي 1995. وعلى عكس اتفاقية الجات، تُعدّ منظمة التجارة العالمية منظمة دولية كاملة الأركان ذات شخصية اعتبارية، وهيكل تنظيمي مُحدَّد، ونظام مُلزم لتسوية المنازعات. ويتطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قبول جميع الاتفاقيات متعددة الأطراف تقريبًا كـ"التزام واحد"، مما يُلغي النهج الانتقائي الذي كانت تتبعه قواعد جولة طوكيو.

2-الهيكل التنظيمي وصنع القرار لمنظمة التجارة العالمية

1-2. البنية المؤسسية لمنظمة التجارة العالمية

يعكس الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية ولايتها الشاملة ومبدأ الحوكمة القائمة على مشاركة الدول الأعضاء. ويترأس هذا الهيكل المؤتمر الوزاري، الذي ينعقد مرة واحدة على الأقل كل عامين، ويُعدّ أعلى هيئة لصنع القرار. ويتمتع المؤتمر الوزاري بصلاحية اتخاذ القرارات بشأن جميع المسائل المنصوص عليها في أي من اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف.

وفي الفترات الفاصلة بين الدورات الوزارية، يشرف المجلس العام – المؤلف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء – على العمليات اليومية للمنظمة. كما ينعقد المجلس العام في هيئتين متخصصتين: هيئة تسوية المنازعات، التي تُدير نظام تسوية المنازعات، وهيئة مراجعة السياسات التجارية، التي تُجري مراجعات دورية للسياسات التجارية للدول الأعضاء.

تحت إشراف المجلس العام، تتولى ثلاثة مجالس قطاعية إدارة المجالات الرئيسية لقانون منظمة التجارة العالمية: مجلس تجارة السلع، ومجلس تجارة الخدمات، ومجلس اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس). وتتناول العديد من اللجان المتخصصة، وفرق العمل، والهيئات التفاوضية قضايا محددة كقضايا الزراعة، والإعانات، والحواجز التقنية، والتدابير الصحية، والتجارة والبيئة، والتجارة والتنمية.

وتترأس أمانة منظمة التجارة العالمية، ومقرها جنيف بسويسرا، المدير العام، ويعمل بها نحو 625 موظفًا. وعلى عكس أمانات بعض المنظمات الدولية الأخرى، تتمتع أمانة منظمة التجارة العالمية بولاية محدودة نسبيًا؛ إذ تقدم الدعم الفني واللوجستي، لكنها لا تملك سلطة اتخاذ قرارات مستقلة.

2-2.عمليات صنع القرار في منظمة التجارة العالمية

تعتمد منظمة التجارة العالمية في عملها بشكل أساسي على التوافق، وهو نهج موروث من اتفاقية الجات. يُعتبر القرار مُتخذاً بالإجماع إذا لم يعترض أي عضو حاضر في الاجتماع رسمياً على القرار المقترح. ورغم وجود إجراءات تصويت – حيث تُتخذ القرارات بالأغلبية أو بأغلبية ساحقة حسب القضية – إلا أنها نادراً ما تُفعّل عملياً. يعكس شرط الإجماع المساواة السيادية بين الأعضاء ويضمن شرعية واسعة، ولكنه يُشكّل أيضاً تحديات كبيرة لكفاءة صنع القرار، لا سيما مع توسع العضوية لتشمل دولاً ذات مصالح ومستويات تنمية شديدة التباين.

وقد لاحظ الباحثون أن المساواة الرسمية التي ينطوي عليها مبدأ الإجماع تتعايش مع اختلالات كبيرة في موازين القوى غير الرسمية. تمارس القوى التجارية الكبرى – ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين واليابان والهند – نفوذاً غير متناسب في المفاوضات من خلال عمليات تُوصف أحياناً بأنها مشاورات "الغرفة الخضراء"، حيث تُصاغ القرارات الرئيسية في مجموعات صغيرة قبل عرضها على الأعضاء.

3-المبادئ الأساسية والإطار القانوني لمنظمة التجارة العالمية

يقوم النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تدعم النظام التجاري متعدد الأطراف. وتساهم هذه المبادئ، التي يعود أصل العديد منها إلى اتفاقية الجات لعام 1947، في تعزيز الشفافية والوضوح وعدم التمييز في التجارة الدولية.

3-1.مبدأ الدولة الأكثر رعاية

ينص مبدأ الدولة الأكثر رعاية، المنصوص عليه في المادة الأولى من اتفاقية الجات لعام 1994، والمادة الثانية من اتفاقية جاتس، والمادة الرابعة من اتفاقية تريبس، على أن أي ميزة أو تفضيل أو امتياز أو حصانة يمنحها أي عضو لأي منتج منشؤه أو متوجه إلى أي دولة أخرى، يجب أن تُمنح فوراً ودون قيد أو شرط للمنتج المماثل المنشأ في أو المتوجه إلى جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين. يضمن هذا المبدأ تعميم التنازلات التجارية بدلاً من اقتصارها على طرفين، مما يعزز التعددية ويمنع التكتلات التجارية التمييزية.

يُسمح باستثناءات من مبدأ الدولة الأكثر رعاية في ظل شروط محددة، أبرزها اتفاقيات التجارة الإقليمية والمعاملة التفضيلية الممنوحة للدول النامية بموجب البند التمكيني الذي اعتُمد خلال جولة طوكيو.

3-2. المعاملة الوطنية

يحظر مبدأ المعاملة الوطنية (المادة 3 من اتفاقية الجات 1994، والمادة 17 من اتفاقية جاتس، والمادة 3 من اتفاقية تريبس) على الدول الأعضاء التمييز بين السلع المستوردة والسلع المنتجة محلياً (أو الخدمات وموردي الخدمات) بمجرد دخول المنتجات الأجنبية إلى السوق المحلية. ويجب عدم تطبيق الضرائب واللوائح والتدابير الداخلية الأخرى بما يوفر الحماية للإنتاج المحلي. يُكمّل هذا المبدأ مبدأ الدولة الأكثر رعايةً من خلال معالجة التمييز الذي يحدث خارج الحدود.

3-3.الالتزام بالتعريفات الجمركية وإمكانية التنبؤ بها

تلتزم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بربط تعريفاتها الجمركية بالمستويات المتفاوض عليها والمسجلة في جداول تنازلاتها. وبينما يجوز للأعضاء تطبيق تعريفات جمركية أقل من التعريفات الملتزم بها (مما يُنشئ فجوة تُعرف باسم "الفائض الملزم" أو "الفراغ")، لا يجوز لهم تجاوز التعريفات الملتزم بها دون تعويض الشركاء التجاريين المتضررين أو مواجهة إجراءات انتقامية من خلال نظام تسوية المنازعات. تُعزز هذه الآلية إمكانية التنبؤ والاستقرار في العلاقات التجارية.

3-4.المعاملة بالمثل والمعاملة الخاصة والتفضيلية

تسترشد المفاوضات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية بمبدأ المعاملة بالمثل، وهو توقع أن تُقابل التنازلات التي يقدمها أحد الأعضاء بتنازلات مماثلة من الشركاء التجاريين. مع ذلك، يُخفف هذا المبدأ بأحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نموًا، والتي تُمنح فترات تنفيذ أطول، والتزامات أقل بخفض الانبعاثات، وأشكالًا مختلفة من المساعدة التقنية.

3-5.الشفافية

تفرض اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التزامات واسعة النطاق بالشفافية على الدول الأعضاء، بما في ذلك متطلبات نشر القوانين واللوائح المتعلقة بالتجارة، وإخطار المنظمة بأي تغييرات في السياسات التجارية، والمشاركة في مراجعات دورية للسياسات التجارية. تُقلل هذه الالتزامات من اختلال توازن المعلومات، وتعزز قدرة الشركاء التجاريين على رصد الامتثال.

4-آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية

4-1.نظرة عامة على آلية تسوية المنازعات وأهميتها

تُعتبر آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية (DSU) على نطاق واسع إحدى أهم الابتكارات المؤسسية للمنظمة، ووُصفت بأنها "جوهرة التاج" للنظام التجاري متعدد الأطراف. وقد استبدلت هذه الآلية عملية تسوية المنازعات الدبلوماسية التي كانت سائدة في اتفاقية الجات، والتي كانت عُرضة للتعطيل، بنظام شبه قضائي يتميز بأحكام ملزمة، وجداول زمنية صارمة، وآلية استئناف.

يتولى إدارة هذا النظام هيئة تسوية المنازعات(DSB) ، التي تُشكّل لجان التحكيم، وتعتمد تقاريرها وتقارير هيئة الاستئناف، وتُخوّل تعليق الامتيازات في حالات عدم الامتثال. من أبرز ابتكارات اتفاقية تسوية المنازعات مبدأ "الإجماع السلبي" أو "الإجماع العكسي" لاعتماد تقارير هيئات التحكيم وهيئات الاستئناف: تُعتمد التقارير تلقائيًا ما لم يتفق جميع الأعضاء على عدم اعتمادها، وهو سيناريو شبه مستحيل.

4-2.مراحل عملية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية

تمر عملية تسوية المنازعات بعدة مراحل محددة متمثلة في:

المشاورات (المادة 4 من اتفاقية تسوية المنازعات): يجب على العضو المُشتكي أولًا طلب إجراء مشاورات مع الطرف المُشتكى عليه، مما يتيح للطرفين فرصة حل النزاع وديًا في غضون 60 يومًا.

مرحلة هيئة التحكيم (المواد 6–16 من اتفاقية تسوية المنازعات): في حال فشل المشاورات، يجوز للعضو المُشتكي طلب تشكيل هيئة تحكيم، تتألف عادةً من ثلاثة خبراء في المجال. تدرس الهيئة المسائل الواقعية والقانونية وتصدر تقريرًا في غضون ستة إلى تسعة أشهر تقريبًا.

مراجعة الاستئناف (المادة 17 من اتفاقية تسوية المنازعات): يجوز لأي من الطرفين استئناف النتائج القانونية الصادرة عن هيئة التحكيم أمام هيئة الاستئناف، وهي هيئة دائمة مؤلفة من سبعة أعضاء مدة ولايتهم أربع سنوات. وتقتصر اختصاصات هيئة الاستئناف على مراجعة المسائل القانونية والتفسير القانوني.

التنفيذ والامتثال (المادتان 21 و22 من اتفاقية تسوية المنازعات): يُتوقع من الطرف الخاسر أن يجعل تدابيره متوافقة مع التزامات منظمة التجارة العالمية خلال "فترة زمنية معقولة". وفي حال عدم قيامه بذلك، يجوز للطرف الفائز المطالبة بالتعويض، أو كحل أخير، طلب الإذن بتعليق الامتيازات (أي فرض تدابير تجارية انتقامية).

5– الإنجازات والمساهمات الأساسية لمنظمة التجارة العالمية

5–1. تحرير التجارة والنمو الاقتصادي

شهدت منظمة التجارة العالمية، وسلفها اتفاقية الجات، توسعًا هائلًا في التجارة الدولية. فقد ارتفعت صادرات السلع العالمية من حوالي 58 مليار دولار أمريكي عام 1948 إلى أكثر من 25 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2022، أي بزيادة تفوق 400 ضعف بالقيمة الاسمية (منظمة التجارة العالمية، 2023). وبينما ساهمت عوامل عديدة في هذا النمو، بما في ذلك الابتكار التكنولوجي، وانخفاض تكاليف النقل، وتحرير تدفقات رأس المال، فقد لعب خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية من خلال المفاوضات متعددة الأطراف دورًا هامًا. وتشير الدراسات التجريبية إلى أن نظام الجات/منظمة التجارة العالمية قد زاد التجارة العالمية بنحو 171٪ في المتوسط.

كما شهدت منظمة التجارة العالمية، وسلفها اتفاقية الجات، توسعًا غير مسبوق في التجارة العالمية، ووضع النظام القائم على القواعد واليقين القانوني من خلال وضع مجموعة شاملة من قوانين التجارة ونظام ملزم لتسوية المنازعات، فعززت منظمة التجارة العالمية اليقين القانوني والقدرة على التنبؤ في العلاقات التجارية الدولية. ويحد وجود قواعد واضحة وآليات إنفاذ فعّالة من إمكانية فرض قيود تجارية تعسفية أو ذات دوافع سياسية، ويوفر إطارًا يمكّن الشركات من تخطيط استثماراتها وسلاسل التوريد.

5–2.اندماج الدول النامية في التجارة العالمية

يسّرت منظمة التجارة العالمية اندماج الدول النامية في النظام التجاري العالمي. وكان انضمام الصين عام 2001 – نتيجة 15 عامًا من المفاوضات – حدثًا تاريخيًا أدخل الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في العالم إلى النظام التجاري القائم على القواعد، وساهم في خفض معدلات الفقر العالمي بشكل كبير. على نطاق أوسع، ارتفعت حصة الدول النامية في صادرات السلع العالمية ارتفاعًا ملحوظًا، من حوالي 24% عام 1990 إلى أكثر من 44% بحلول عام 2020، مما يعكس التحرير الذاتي للتجارة وتسهيل منظمة التجارة العالمية للوصول إلى الأسواق.

5-3.اتفاقية تيسير التجارة

تمثل اتفاقية تيسير التجارة، التي أُبرمت في مؤتمر بالي الوزاري عام 2013 ودخلت حيز التنفيذ عام 2017، أهم اتفاقية تجارية متعددة الأطراف تم التوصل إليها تحت رعاية منظمة التجارة العالمية منذ تأسيسها. وتهدف الاتفاقية إلى تبسيط وتنسيق وتحديث الإجراءات الجمركية وإدارة الحدود، وتشير الدراسات إلى إمكانية خفض تكاليف التجارة بنسبة 14.3% للدول النامية و10.4% لأقل البلدان نموًا (منظمة التجارة العالمية، 2015). وقد تم الاستشهاد بالنهج المبتكر لاتفاقية تيسير التجارة في التنفيذ – ربط الالتزامات بدعم بناء القدرات – كنموذج للاتفاقيات المستقبلية.

6- التحديات المعاصرة التي تواجه منظمة التجارة العالمية ومقترحات الإصلاح

6-1. مأزق جولة الدوحة

كان الهدف من أجندة الدوحة للتنمية، التي أُطلقت في المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة، قطر، في نوفمبر 2001، هو معالجة شواغل الدول النامية وزيادة تحرير التجارة في الزراعة والسلع الصناعية والخدمات وغيرها من المجالات. إلا أن الخلافات الجوهرية بين الدول المتقدمة والنامية – لا سيما حول الدعم الزراعي، وتخفيضات الرسوم الجمركية الصناعية، ونطاق القواعد الجديدة – حالت دون إتمام الجولة رغم عقدين من المفاوضات. وقد أثار عدم القدرة على إتمام جولة الدوحة تساؤلات جوهرية حول جدوى المفاوضات المتعددة الأطراف واسعة النطاق في ظل نهج التعهد الواحد ونموذج صنع القرار القائم على الإجماع.

6-2.تصاعد النزعات الحمائية والتوترات الجيوسياسية

شهدت الفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية عام 2008 تراجعًا تدريجيًا في الإجماع المؤيد لتحرير التجارة. أدى تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والذي تجلى في زيادات متبادلة في الرسوم الجمركية، وفرض ضوابط على صادرات التقنيات المتقدمة، وقيود مبررة بدوافع الأمن القومي، إلى تحديات

غير مسبوقة لنظام منظمة التجارة العالمية. وقد أصبح اللجوء إلى استثناءات الأمن القومي بموجب المادة الحادية والعشرين من اتفاقية الجات، والتي كانت تُعتبر تاريخياً غير قابلة للتقاضي، أمراً مثيراً للجدل بشكل متزايد، كما يتضح من قرار لجنة روسيا – حركة المرور العابرة (DS512) في عام 2019، والذي أخضع المادة الحادية والعشرين لأول مرة لمراجعة قضائية موضوعية.

6-3.انتشار اتفاقيات التجارة الإقليمية

تزامن تباطؤ المفاوضات متعددة الأطراف مع نمو هائل في اتفاقيات التجارة الإقليمية. وبحلول عام 2023، كان هناك أكثر من 350 اتفاقية تجارة إقليمية سارية المفعول ومُخطرة لمنظمة التجارة العالمية (منظمة التجارة العالمية، 2023). تتجاوز الاتفاقيات الإقليمية الكبرى، بما فيها الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ(CPTPP) ، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة(RCEP) ، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية(AfCFTA) ، تحرير التعريفات الجمركية التقليدي لتشمل قضايا مثل التجارة الرقمية، والشركات المملوكة للدولة، ومعايير العمل، وحماية البيئة. وبينما تُكمّل اتفاقيات التجارة الإقليمية النظام متعدد الأطراف من خلال كونها بمثابة مختبرات لقواعد جديدة، فإنها تُهدد أيضًا بتفتيت النظام التجاري العالمي وتحويل التجارة والاستثمار بطرق قد تُلحق الضرر بالدول غير الأطراف، ولا سيما أقل البلدان نموً.

6-4.القضايا الجديدة: التجارة الرقمية، وتغير المناخ، والشمولية

صُممت قواعد منظمة التجارة العالمية الحالية في معظمها لعصر تجارة السلع المادية وتقديم الخدمات وجهًا لوجه. وقد كشف النمو السريع للتجارة الرقمية، التي تشمل التجارة الإلكترونية، وتدفق البيانات عبر الحدود، والخدمات الرقمية، والتصنيع المدعوم رقميًا، عن ثغرات تنظيمية كبيرة. تسعى المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية بشأن التجارة الإلكترونية، والتي تضم أكثر من 80 دولة عضواً من خلال مبادرة البيان المشترك، إلى وضع قواعد جديدة، إلا أن التقدم المحرز كان متفاوتاً، ولا تزال الخلافات الجوهرية قائمة حول توطين البيانات، والخصوصية، والضرائب الرقمية.

وبالمثل، برز التقاطع بين التجارة وتغير المناخ كقضية بالغة الأهمية. وقد أثارت آلية تعديل الكربون الحدودية التابعة للاتحاد الأوروبي، والمصممة لمنع تسرب الكربون من خلال فرض رسوم على واردات المنتجات كثيفة الكربون، تساؤلات معقدة حول مدى توافقها مع قواعد منظمة التجارة العالمية، ولا سيما مبادئ عدم التمييز ومدى انطباق الاستثناءات البيئية بموجب المادة 20 من اتفاقية الجات.

كما برزت قضايا المساواة بين الجنسين والشمولية في التجارة، حيث مثّل إعلان بوينس آيرس بشأن التجارة والتمكين الاقتصادي للمرأة (2017) جهدًا أوليًا لدمج الاعتبارات الجنسانية في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية.

6-5. مقترحات الإصلاح

أدى إدراك التحديات الهيكلية التي تواجهها منظمة التجارة العالمية إلى نقاشٍ مستفيض حول الإصلاح المؤسسي. وتشمل المقترحات الرئيسية ما يلي:

-إصلاح وظيفة التفاوض بالابتعاد عن نهج الالتزام الأحادي نحو ترتيبات أكثر مرونة وتعددية الأطراف، تُمكّن الأعضاء الراغبين من إحراز تقدم في قضايا محددة.

-إعادة تفعيل نظام تسوية المنازعات، ولا سيما من خلال حلّ مأزق هيئة الاستئناف عبر إصلاحات تعالج المخاوف الموضوعية التي أثارتها الولايات المتحدة، مع الحفاظ على الطابع الملزم والمستقل للتقاضي.

-تحديث قواعد الدعم والمؤسسات المملوكة للدولة لمعالجة التشوهات التنافسية المرتبطة برأسمالية الدولة، وخاصة في سياق النموذج الاقتصادي الصيني.

-تعزيز وظائف التداول والمراقبة في منظمة التجارة العالمية، وتحسين الشفافية والحوار السياسي كمكملات للمفاوضات الرسمية والتقاضي.

-معالجة شواغل التنمية بفعالية أكبر، بما في ذلك من خلال تحسين أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية ودعم بناء القدرات.

وتجدر الإشارة أن المؤتمر الوزاري الثاني عشر(MC12) ، الذي عُقد في جنيف في يونيو 2022، حقق عدة نتائج بارزة، من بينها اتفاقية بشأن دعم مصايد الأسماك – وهي أول اتفاقية لمنظمة التجارة العالمية تركز على الاستدامة البيئية – وإعفاء جزئي من التزامات اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS) فيما يتعلق بلقاحات كوفيد-19. وقد أظهرت هذه النتائج، على الرغم من تواضعها، أن التوافق متعدد الأطراف لا يزال قابلاً للتحقيق بشأن قضايا محددة.